ISSN : 2523 – 1871

مشكلة تعاطي الشباب للمخدرات: الأسباب والمخاطر على الأمن الاجتماعي

د. عمر القذافي هيبـــــه* د. إبراهيم الناني الصادق **

المستخلص:

يتناول البحث دراسة مشكلة تعاطي الشباب للمخدرات، والأسباب الاجتماعية والاقتصادية الكامنة وراء هذه المشكلة، ومدى تأثيرها على الأمن الاجتماعي، مع التركيز على المجتمع الليبي، وخلصت الدراسة لوضع مجموعة من المقترحات العملية لمعالجة هذه المشكلة.

الكلمات المفتاحية: تعاطي المخدرات – الشباب – الأمن الاجتماعي.

المقدمة:

يحاول هذا البحث التصدي لمشكلة تعاطي الشباب للمخدرات، لما تنطوي عليه من تهديد حقيقي للفرد والأسرة والمجتمع وأمنه الاجتماعي؛ وذلك بسبب تأثيرها البالغ على كافة أشكال النشاط الاجتماعي والاقتصادي، فضلا عن تأثيرها على العنصر البشري من النواحي الصحية والعقلية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية، كما يمتد هذا التهديد ليشمل كافة المستويات الاجتماعية، ومن ناحية أخرى امتد انسيابها داخل قطاعات الشباب. ومازال عدد المدمنين يزداد يوماً بعد يوم؛ ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب حسب نظرية الضغوط العامة التي تنمي الشعور بالعدوان لدى الشباب؛ نتيجة المعاناة النفسية والفشل في تحقيق الأهداف الإيجابية، وممارسات الوالدين التسلطية، مما يخلق لهم ردة فعل منحرفة من خلال تعاطي المخدرات وإدمانها، إضافة إلى قفزات الثراء التي حققتها بعض الفئات الاجتماعية، وزيادة مشكلات الأسرة، وقسوة المعاملة من قبل الوالدين، والانعكاسات السلبية لنظام التعليم، والإعلام، والعولمة الجديدة. لذا فإنَّ ما نسعى إليه في البحث هو صياغة إطار منهجي يسهم في فهم المشكلة والحد من آثارها السلبية. كما ينطوي هذا البحث على أهمية نظرية، وأخرى تطبيقية، يمكن بلورتها في رؤى واقعية تساند صناع السياسة الاجتماعية في وضع البرامج؛ لمكافحة ظاهرة التعاطي بين الشباب، ذلك أنَّ دراسة

* أستاذ مشارك جامعة طرابلس– كلية الآداب –قسم علم الاجتماع.

** أستاذ مساعد جامعة طرابلس– كلية الآداب –قسم علم الاجتماع.

الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في تعاطي الشباب للمخدرات، خاصة في ظل التحولات الراهنة التي تمر بها ليبيا، وغيرها من شعوب المنطقة العربية المجاورة، ربما يفرز نتائج جديدة تلائم الظروف الراهنة من ناحية، ومن ناحية ثانية استجابة لرغبة شخصية ومجتمعية محلية، وتمثل –أيضا– إضافة إلى تراث دراسات المخدرات من ناحية ثالثة.

أهداف البحث:

يتبلور الهدف العام للبحث في محاولة تسليط الضوء على مشكلة المحذرات، وتطورها في العالم، وتقصي الآثار الناجمة عنها، سواء أكان من حيث تعاطيها أم الاتجار بها، وما مدى تأثيرها على الشباب والأمن القومي والمحلى؛ وذلك للوصول إلى مقترح يتضمن عددًا من الأساليب والتوصيات التي يمكن أن تسهم في القضاء على مشكلة تعاطي الشباب للمخدرات، أو حتى الحد والتقليل من آثارها، وذلك عبر اتباع المنهج الوصفي التحليلي؛ سعياً إلى وصف المفاهيم وتحليلها في ضوء البيانات والمعلومات المتوفرة، حتى يتسنى الوصول إلى بعض الاستنتاجات أو المقترحات التي يمكن الاستفادة منها، ولتكون رافدا للبناء عليها في بحوث علمية، ولتحقيق ذلك الهدف تسعى إلى محاولة التعرف على الجوانب الآتية:

1. الملامح العامة من حيث ماهية مشكلة المخدرات وخطورتها محلياً وعالمياً.
2. الأسباب الاقتصادية والاجتماعية لمشكلة تعاطي الشباب للمخدرات.
3. الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمشكلة تعاطي الشباب للمخدرات.
4. تحريم الإسلام للمخدرات.
5. أثر المخدرات على سيادة الدولة والأمن الاجتماعي.
6. ليبيا ودوامة المخدرات.
7. التصور المستقبلي المقترح لمكافحة مشكلة انتشار تعاطي للمخدرات في ليبيا.

ماهية المخدرات ومفاهيمها :

تأتي ظاهرة تعاطي الشباب للمخدرات في صدارة أمراض هذا العصر، وتشغل بال جميع المجتمعات –حاليا– الفقيرة والغنية، خاصة في أوساط الشباب في المنطقة العربية، إذ تشير الأدلة إلى تعرضهم لخطر البطالة والفقر والركود الاقتصادي، وفشل الحكم والإقصاء والتهميش، وشعورهم بعدم

الرضا عن حياتهم، وأنهم أقل قدرة على التحكم بمستقبلهم، والرضا عن حياتهم بسوآتها المتفاقمة كلها، بعنف الجسم السياسي، وعدم قدرته أن يكسر هذه الدوامة، مما قد جعل الشباب في حالة من المعاناة والقلق النفسي، قد يدفعهم إلى الهروب للمخدرات، أو الوصول إلى بعض الأمور بطريقة غير مشروعة، أو الكسب غير المشروع، فينخرطون في تعاطي المخدرات وإدمانها، أو يتجهون للمتاجرة بها.

ويمثل الشباب قطاعا مهما من السكان في أغلب المجتمعات، ويختلفون عمن هم أكبر منهم سناً، فهم أكثر استعدادا للتكيف من الكبار مع التغيرات، وأكثر إحباطاً في حياتهم اليومية، فاحتلوا المقدمة في الانتفاضات والمغامرة؛ لأنهم يشعرون بعدم الرضا عن حياتهم، كما أنهم أكثر قلقاً وتحرراً في القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وفي مواقفهم من المجتمع والسلطة، فقد تغيرت بعض القيم الجوهرية؛ مثل: التعبير عن الذات، واحترام السلطة، والتديّن، التي قد تؤثر في ارتباط الفرد بالقيم العائلية، ومساندة سلطة الأبوَيْنِ، ويُكوِّنُ الوعي الذاتي والارتباط بالعائلة، وبمواقف الناس السياسية، بما فيها نزوعهم إلى الانخراط في عمل مدني، وإظهار تفضيل الديمقراطية على السلطة الحكومية المطلقة.

إن تتبع نشأة ظاهرة تعاطي المخدرات والاتجار بها ليست مِنَ السهولة بمكان، فهي ظاهرة معقدة عبر التاريخ البشري، في مختلف العصور القديمة والوسيطة والحديثة والمعاصرة، فقد عانت البشرية من بعض الظواهر المنحرفة؛ ومنها: ظاهرة المخدرات، مع تكيفها مع طبيعة الفترة التاريخية، وأخذت كل مرحلة طابعها وزيها الخاص بها.

ولكن ما الجديد حاليا؟ الجديد أنَّ هذه الظاهرة لم تعد ظاهرة منحرفة وهامشية، وإنما ظاهرة وبائية منتشرة، تداخلت مع بقية بنيات المجتمع، مع البنية الاقتصادية والسياسية والأسرية، بل والتربوية والدينية، قد يبدو هذا غريباً، أي: أنها تداخلت وغزت هيكلة المجتمعات، فأصبحت في بعض منها تشكل (لوبي) أو قوة ضاغطة في إطار بعض المجتمعات، ليس بطريقة واضحة وصريحة، وإنما بقدرات مضمرة؛ نتيجة لما فيها من مردود وربح سريع؛ لذلك ترصد بعض الدول ميزانيات كبيرة لمواجهة عصابات الاتّجار بالمخدرات، وكمجرد مثال: ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أقرَّ مجلس الشيوخ رصد ميزانية قيمتها 9 مليار دولار؛ لمواجهة هذا الوباء الذي ينخر جسد المجتمع، وبصفة خاصة الشباب. (العثمان، 2003: 190).

هذه قضية وبائية كبرى تعيشها المجتمعات البشرية المعاصرة أغلبها، ويحاول المختصون من علماء الاجتماع والنفس والتربية والأطباء، وحتى رجال السياسة والاقتصاد والأمن، أن يواجهوها موضوعيا؛ ليتفهموا ماهية هذه الظاهرة، والعوامل والأسباب الدافعة لها، في محاولة لحصرها وحصارها.

ما هو المخدر:

إن تعريف المخدرات يختلف باختلاف النظرة إليها، إذ لا يوجد تعريف متفق عليه، فقد تناولت كثير من الأدبيات تعريفات متعددة ومتشابهة للمواد المخدرة، سواء أكان من الناحية اللغوية أم الاصطلاحية أم العلمية أم الشرعية أم القانونية، نذكر منها الآتي:

تعرف كلمة مخدر لغويا: بأنها كل ما يستر العقل أو يعمل على تغييبه عن نشاطه المعتاد. (الفيروزأبادى،1412هـ).

ويعرف المخدر اصطلاحا: بأنه كل ما يؤثر على العقل فيحيده عن طبيعته المدركة العاقلة الحاكمة، وأن الاستمرارية في تعاطيه يصبح الفرد مدمناً أسيرا لهذا المخدر. (الهدية، 2008، 44).

وعلميا تعرف المحذرات: بأنها عبارة عن منتجات كيميائية، لها آثار بيولوجيّة مختلفة على البشر والكائنات الحيّة، ولها استخدامات مختلفة في مجال الطب؛ فتُستخدم كمواد للعلاج، والوقاية من الأمراض، أو تشخيص المرض، كما أنّها تُعزّز النّشاط البدنيّ والعقليّ، ولكن باستخدامها لفترات محدودة. (الدمرداش، 1938، 10).

بينما تعرف قانونيا: بأنها تلك المواد التي تسبب الإدمان، وتعمل على تدمير وظائف الجهاز العصبي، ويحظر زراعتها وصناعتها إلّا لأغراض قانونية، ولا تُستعمل إلّا من خلال رخصةٍ خاصةٍ. (الدمرداش، 1938، 10).

أما شرعيا: فتعرف بالمقطرات؛ أي المواد التي تُغيّب العقل والحواس، دون أن يصيب ذلك المتعاطي بالنّشوة والسّرور، أمّا إذا حصلت النّشوة فإنّها تُعتبر من المُسكرات، كما تُعرف بأنها خليط مركب من عدة عناصر طبيعة ذات تأثير سُمّي بطيء القتل، مصممة بأشكال مختلفة ومتنوعة، يكون تناولها عن طريق اللف كالسجائر أو الحقن الوريدي أو الاستنشاق بالشم، وهي أكثر أنواع التدخين من

ISSN : 2523 – 1871

حيث التأثيرات السلبية والعنيفة على أعضاء الجسم البشري أو الحيواني، وتؤثر على الإدراك العقلي والحسي، وينتج عنها تصرفات وسلوكيات غير منطقية أو ناضجة، وتميل للنظم الإجرامية الحيوانية بأكثر من السلوك الإنساني المعتاد. (سويف، 1968، 34).

وعرفتها لجنة المخدرات بالأمم المتحدة بالتعريف الآتي: "هي كل مادة خام أو مستحضرة، منبهة أو مسكنة أو مهلوسة، إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية أو الصناعية الموجهة، تؤدي إلى حالة من التعود أو الإدمان عليها، مما يضر بالفرد نفسياً وجسمياً".

إما التعريف الإجرائي للمحذرات: فهي كل ما يؤثر بدخوله جسم الإنسان على وظيفة أو أكثر من وظائفه بشكل سلبي، أو تحدث خللاً في كيمياء الجسم، أو فقدان في الوعي؛ يفضي إلى غيبوبة تعقبها وفاة.

التعاطي إجرائياً:

نقصد به التناول غير المشروع للعقاقير المخدرة والمنبهة أو المهلوسة، بأي وسيلة من وسائل تزويد الجسم وطرقه، التي من شأنها أن تُغَيب العقل جزئياً أو كلياً، وينتج عنها سلوكيات غير منطقية.

الإدمان إجرائياً:

هو الخضوع والحاجة المستمرة إلى المواد المخدرة، بحيث لا يمكن الاستغناء عنها، وتجعل الشخص يتعاطى المخدر بصورة مستمرة بلا انقطاع، ولا تحكم، حتى يصل إلى مرحلة يصبح فيها غير قادر على التخلص من هذه المادة المخدرة.

مما سبق يمكن حصر أربع فئات يتعاملون مع هذه الظاهرة المنحرفة:

- الفضولي: هو الذي حاول أن يجرب المخدر لأول مرة، وهذا من السهل ردعه واسترداده.
- المتعود أو المتعاطي: وهذا قضيته تحتاج إلى دراسة وتفهم .
- المدمن: هذا مريض يحتاج إلى علاج، إذ أصبح تأثير المخدر قويًّا على مراكز المخ المسؤولة عن القرار والتحكم في الأمور.

- التاجر والمخدر: هذا مضارب؛ أي: مروج، يبحث عن الربح والمردود، وهذا يجب التركيز عليه في حصر هذه الظاهرة وحصارها.

وعلى الرغم من أن المخدر يعدُّ عنصراً ضاراً فإنَّ له جوانبَ إيجابيةً، فهو عنصر يعمل على تسكين الإحساس بالألم في منطقة من الجسم؛ من أجل تحقيق أغراض جراحية أو علاجية، ولذا يستخدم طبيا قبل إجراء العمليات الجراحية، وفي بعض الأدوية بنسب معينة؛ لأجل العلاج من دون تأثير على القدرة العقلية الإدراكية أو السلوكية، أو إحداث أي خلل، وهذا هو الجانب المرغوب منه، وفي هذا يختلف التأثر بحسب طرق التعاطي (صادق، 5) التي سنوضحها باختصار كالآتي:

1. الشم والاستنشاق: من خلال الأنف بإدخالها مباشرة إليه أو عبر رائحتها القوية.
2. اللصق الجلدي: بالطوابع المخدرة، وهذه أحدث طرق التخدير غير الطبي.
3. الحقن الوريدي: وهي طريقة تستخدم لإجبار أشخاص على الإدمان رغما عن إرادتهم.
4. التدخين الممزوج بالمخدرات: كالكوكايين والحشيش الملفوف.
5. البنزين ومشتقات الوقود النفطي والكحوليات.
6. الأقراص والحبوب المخدرة.
7. المواد المتطايرة والعطرة، ودمج المخدرات بالأطعمة وغيرها من تلك الأنماط والأشكال.

وتقدم **نظرية الانحراف** تفسيرا لتعاطي الشباب للمخدرات وإدمانها، بأنه سلوك يبدو من أشخاص لا يختلفون في سماتهم وصفاتهم عن غيرهم ممن لا يتعاطون المخدرات، حيث ترى أن المتعاطين يرون أن تعاطي المخدرات ليست سلوكا منحرفاً أو خاطئاً، أو على الأقل أنهم يضعون له التبريرات والأعذار أمام الآخرين، كأن يعدون تعاطي المخدرات لا يضر بأحد سواهم، نافين عن أنفسهم الضرر بالآخرين، إلا أنه حسب واقعنا العربي، أن المدمن أو المتعاطي يلاحقه العار، بل يتجاوزه إلى جميع أفراد عائلته، حتى الأجيال اللاحقة، (الوريكات، 2013، 34).

بينما **النظرية التفاعلية** ترى أن الإدمان ما هو إلا لعبة اجتماعية مستمرة، يبدأها الفرد كخطوة أولى؛ بهدف الانتقام والعدوان على ذاته سعياً لتدميرها لا شعورياً، نتيجة لما يتعرض له من ضغوط

اجتماعية وأسرية وسياسية وبيئية، أو مادية صعبة يعاني منها هو وأسرته؛ وذلك للهروب من الواقع الذي يعيش فيه، فيلجأ للتعاطي. (العليان،1984، 50).

في حين نجد أن **نظرية الضغوط الاجتماعية** ترى أن الانحراف أو الجريمة ناتجة عن الشعور بالإحباط والعدوان، وبالتالي تفسر لجوء الشباب إلى التعاطي وإدمان المخدرات إلى الضغوط العامة، التي تنمي المعاناة النفسية، وتولد الشعور بالإحباط والعدوان؛ نتيجة الفشل في تحقيق الأهداف الإيجابية، والإقصاء وعدم الرضا عن حياتهم والتحكم بمستقبلهم، والظروف الصعبة والحرمان والأوضاع السياسية المستبدة، والحروب والصراعات المسلحة، ناهيك عن فقدان –مثير إيجابي– كوفاة شخص عزيز أو خسارة مالية، أو فشل في الدراسة، إضافة إلى قسوة المعاملة من قبل الوالدين على أحد الأبناء، التي قد تخلق له ردة فعل منحرفة، من خلال تعاطيه وإدمانه على المخدرات؛ كي يبتعد عن واقعه. (الوريكات،70،2013).

أما **النظرية البنائية الوظيفية** فترجع سلوك الإدمان إلى اضطراب الحياة الأسرية، وسوء التنشئة الاجتماعية، وتراجع القيم، مع تصدع شخصيات المدمنين ومعاناتهم من بعض الإمراض النفسية، هذه العوامل البنيوية الداخلية قد تفسر لجوء المدمن لتعاطي المخدرات، أما العوامل البنيوية الخارجية تتمثل في: سوء الحالة الاقتصادية، وطبيعة الجماعات المرجعية التي يختلطون معها؛ كالمدرسة ووسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، وجماعات اللعب، والطبقة الاجتماعية التي ينتمون إليها، والأحداث المأساوية التي يتعرض لها مجتمعهم، كالحروب والحصار الاقتصادي وضعف وسائل الضبط الاجتماعي الداخلية والخارجية، مع عامل التقليد والمحاكاة لسلوك الإدمان. فجميع هذه الأسباب قد تدفع بالشباب إلى الإدمان وممارسة هذا السلوك غير المقبول اجتماعياً وقانونياً الذي يُدينَه المجتمع، ويسخط عليه، حيث يسبب له نوعاً من القلق والتوتر وعدم الأمن الاجتماعي، ويؤخر مسيرته التنموية والحضارية حاضراً ومستقبلاً.

خطورة تعاطي المخدرات:

تعد مشكلة تعاطي المخدرات إحدى المشكلات التي تشكل تهديداً للنوع والوجود الإنساني، غير أنها تختلف نوعيا من حيث طبيعة التهديد الذي تتضمنه، مقارنة ببعض المشكلات الإنسانية الأخرى،

وإذا كانت غالبية إشكال التهديد الأخرى ذات طبيعة مؤقتة كالحروب التي قد تستغرق شهوراً، بل وحتى سنوات، والتي يمكن أن نجد نهاية تلقائية لها، حينما ينتصر طرف على آخر، فيضع نهاية أو حداً لهذا الظرف الإنساني؛ لأنه قد تمكن من تحقيق مصالحه، وحيث لا تكون هناك مصلحة لأي طرف في استمرارها، ويحدث الشيء نفسه بالنسبة للأوبئة التي قد تنتشر في أي مكان من العالم، والتي قد تشكل تهديداً بإبادة الجنس البشري، واستجابة لذلك تتحرك الدول والمؤسسات الإنسانية والخيرية عن إرادة خيرة، من خلال بعض المؤسسات العلمية؛ لوضع حد أو نهاية لهذه الوضعية المهددة للوجود، ومن ثَمَّ يبدأ الناس من جديد في ممارسة حياة خالية من الأوبئة والإمراض والحروب، على عكس ذلك نجد مشكلة المحذرات تزداد انتشارا يوما بعد يوم، وبشكل سريع بين مختلف الفئات الاجتماعية، تارة بفعل المشكلات والضغوط والهموم الاجتماعية والاقتصادية؛ كالبطالة، والفقر، والجهل، والتفكك الأسرى، والاضطهاد السياسي، والتفاوت الطبقي، فهذه الهموم التي يعانى منها الإفراد في بعض المجتمعات قد تدفعهم إلى اللجوء لتعاطي المحذرات والمسكرات والإدمان عليها، كأحد وسائل الهروب من الضغوط التي يفرضها الواقع المشكل. (ليله، 2003، 59). وحيث إنَّ المحذرات تسبب مشاكلَ عديدةً في معظم بلاد العالم، وتكلف الدول والمجتمعات خسائر مادية وبشرية كبيرة، فهي تدمر الإنسان نفسيا واجتماعيا واقتصاديا وبصورة متزايدة، الأمر الذي جعل من الإدمان مشكلة كونية توليها الهيئات المحلية والإقليمية والدولية أهمية كبرى، ترصد لها الميزانيات، وتوظف لها العقول والباحثين لدراستها؛ لمحاولة الوصول إلى حلول تحدُ من تفشيها، وتزايدها المطّرد عبر الدول وبوسائل متطورة. (الدمرداش، 1982، 15).

وعلى الرغم من ذلك فمازالت مشكلة المخدرات من المشكلات المعقدة حتى الآن، فهي تتطلب مزيداً من البحث والدراسة من مختلف جوانبها وتداخلاتها مع غيرها من مشكلات السلوك الأخرى، فجرائم المخدرات من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمعات الإنسانية، حيث تهدد أمنها واستقرارها، وتشكل عبئاً ثقيلاً ومتزايداً عليها، حيث تأتي المخدرات على رأس قائمة المساوئ والشرور التي تقف أمام التنمية والتحديث. ولم تعد جرائم المخدرات مقتصرة على الرجال، بل أصبحنا نلاحظ تورط النساء فيها، وما يترتب على ذلك من تورطهن في أنشطة إجرامية، وأن مساوئ جرائم المخدرات، لا يقتصر على مرتكبات

ISSN : 2523 – 1871

جرائم المخدرات، بل يمتد ليشمل –أيضاً– أطفالهن، فالمشكلة لا تتمثل في هذا الجيل فحسب، بل في الأجيال المقبلة أيضاً. (رمضان، 37:1982).

وتشير كثير من الدراسات إلى أن نمط الجريمة له علاقة بالنوع، فالذكور أكثر ميلا إلى ارتكاب الجرائم ضد الأشخاص والأموال، في حين أن الإناث أكثر ميلا إلى ارتكاب الجرائم ضد النظام العام؛ كالدعارة، ففي إحدى الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1995 اتَّضح أن حوالي 64 % من الإناث اللاتي يتعاطَيْنَ المخدرات قُمْنَ بعملية مبادلة الجنس بالنقود Exchang sex؛ من أجل شراء المخدرات، كما أن هناك بعض الإناث قُمنَ بعملية المقايضة الجنسية Bartered sex؛ من أجل الحصول على مُخَدِّر الكوكايين، ولذا فإن الحرية للمرأة في الطبقة العاملة تساوي ارتكاب الجرائم، فتحرير المرأة بمعني خروجها للعمل والحياة، قد منحها –أيضا– الحرية في ارتكاب الجرائم. (الثاقب، 1986: 160).

وتتمثل خطورة المخدرات في أنها تعطل الإرادة الإنسانية، حيث يتحول الإنسان إلى عبد لعادات الإدمان، الأمر الذي يجعله يفقد عقله وإرادته، ويصبح مستعداً لأن يقدم أي شيء أو أن يتعامل مع أية جهة، في سبيل الحصول على المخدر، حتى ولو كان ذلك على حساب شرفه وعرضه، هذا بالإضافة إلى ارتكاب السلوكيات الإجرامية أو المنحرفة. (ليله، 2003: 7–12). حيث إنَّ المخدرات ترتبط بالعديد من الجرائم؛ كالقتل والحرابة والاغتصاب والسرقة، وتجعل قطاعات كبيرة من الشباب مغيبة عن الوعي وغير فاعلة في عمليه الإنتاج.

وتُبرز بعض الدراسات وجود علاقة قوية بين تعاطي المخدرات والجريمة، حيث تشكل الرغبة القهرية في التعاطي، وتفادي الانقطاع عنه، عاملاً قوياً في إنتاج سلوك غير أخلاقي، والإجرام الضار بالفرد والمجتمع؛ كالخيانة والسرقة والكذب والاعتداء على الأشخاص والأملاك، وممارسة كل ما يتعلق بالانحلال القيمي والخلقي، فالإدمان بشكل عام عادة ما يقود الشخص –مهما كان اتزانه في التعاطي– للانحراف، وربما يقوده انحرافه إلى سلوك إجرامي يسئ له ولأسرته، ويعاقبه عليه القانون، مع ملاحظة أننا بلد تحكمه الأعراف والتقاليد والوصمة الاجتماعية أكثر من أي شيء آخر، ففي فرنسا وُجد أن 66%

من جرائم الاعتداء على الغير و82% من جرائم العنف، كلها كانت بسبب الإدمان على المخدرات. (عبد الله، 2002، 47).

لهذا فإن تجارة المخدرات غير المشروعة تؤرق الوضع العالمي، وتمثل تحدياً خطيراً في معظم بلدان العالم، ولا تستطيع أي دولة أن تسد بواباتها وحدودها في وجه هذه الظاهرة، فكافة المجتمعات مستهدفة للتعاطي، إذ تساهم في ذلك مجموعة من العوامل الداخلية في أي مجتمع، وتتضافر معها العوامل الخارجية المرتبطة بالعولمة والنظام الاقتصادي الجديد؛ لكي تزيد المشكلة تفاقماً (مصطفي، 2000: 96)، حيث إنَّ زراعتها، وإنتاجها، وتحويلها، وتصنيعها، وتغليفها، وتخزينها، وتهريبها، والاتّجار فيها، وعرضها، وترويجها، وتعاطيها، وإدمانها لم يقتصر على دولةٍ بعينها ولا إقليمٍ بذاته، وإنما أصبح هذا النشاط متعدد الحلقات، عابراً للدول والقارات، وشاملاً لقارات العالم بأسره. (شحاتة، 2004: 195). وتأسيساً لما تطرقت إليه بعض النظريات الاجتماعية كالبنائية الوظيفية ونظرية الانحراف الاجتماعي، في تفسير أسباب لجوء الإفراد لتعاطي المخدرات ثم الإدمان عليها، نستخلص مجموعة من الأسباب البنائية التي تكمن وراء انتشار ظاهرة إدمان المخدرات في الآتي:

- ✓ وجود الفراغ من دون معرفة لكيفية استثماره والاستفادة منه.
- ✓ الرفقة السيئة، وترك الحرية للأبناء من دون حدود.
- ✓ غياب المسؤوليات الأسرية، وانفصال الوالدين عن الأبناء في سن صغيرة، مع غياب الإشراف على الأبناء وسلوكياتهم.
- ✓ الفساد التعليمي في ضوء محاربة الدين والأخلاق والقيم الحميدة أو غيابها.
- ✓ فقدان المؤسسات التعليمية لدورها التربوي، مع الإهمال التام لقيمة العناصر البشرية وتطويرها.
- ✓ محاربة العقول المبتكرة المبدعة، وسرقة جهودها.
- ✓ الإعلام الفاسد وغياب التوعية الإرشادية.
- ✓ التفكك الأسري وغياب الترابط المجتمعي.
- ✓ تكاثر الحركات الشبابية المنادية بالحرية الشخصية.
- ✓ الأزمات العالمية والخوف من الحروب.

- ✓ تخاذل بعض الأنظمة السياسية، وعدم مصداقيتها في المكافحة.
- ✓ البطالة والفقر والاقتصاديات المنهارة وانعكاسها على الأفراد.
- ✓ استغلال بعض الدبلوماسيين لجوازات سفرهم في تهريب المخدرات.
- ✓ عدم التعلم الصحيح لكيفية مواجهة المشكلات وتحملها وعلاجها.
- ✓ انتشار الوسائل المحفزة على الشهوات وإثارة الغرائز.
- ✓ صعوبات الزواج والعقبات الكثيرة فيه.
- ✓ إثارة الشهوات بالموضة والأفلام والأغاني، وتشديد متطلبات العفة والزواج، مع الاختلاط بين الشباب والإناث.
- ✓ انهيار قيم العدالة والمساواة والتكافؤ في الفرص، وغياب التوظيف العادل المبني على الكفاءة العلمية والعملية والخبرة الميدانية، وانتشار الوساطة والمحسوبية.
- ✓ غلاء الأسعار، وسوء الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الدولة، يؤثر على الاتجاه الذي يتبناه الشباب، ويفقده الأمل في التحسين، فيصاب بالأمراض النفسية التي يستغلها مصنعو تلك السموم المحرمة لأجل مال محرم.

تلك هي بعض الأسباب الرئيسية التي قد يكون بعضها سببا في انحراف الشباب، غير أن هناك أسبابًا أخرى دولية ساهمت في زيادة حجم الظاهرة وعولمتها أو تدويلها، ووقوع الشاب في شبح شبكات تجار المخدرات والتجسس، فهذه الأسباب على سبيل المثال لا الحصر يمكن إجمالها في الآتي:

1. التقدم التقني في مجال المواصلات والاتصالات.
2. الفروق الخيالية بين مناطق الإنتاج والعبور والاستهلاك.
3. عدم توحيد السياسة العقابية في جرائم المخدرات بين الدول.
4. تفاوت في مستوى المعاملة في المؤسسات العقابية بين الدول.
5. السياحة بقدر ما لها من دور في دعم وسائل الاتصال والتواصل بين الشعوب إلا أنَّ لها دوراً سلبياً يتمثل في اكتساب العادات السيئة لفئة الشباب.

6. الهجرة غير المشروعة تعد من أسباب تفاقم مشكلة المخدرات؛ لأن الفئات المهاجرة بطرق غير مشروعة، قد تتجه إلى ترويج المخدرات اتّجاراً وتعاطياً.

تحريم الإسلام للمخدرات:

ينبغي أن نعلم أن ديننا الإسلامي قد حرم كل ما يؤدي إلى فساد النفس أو هلاكها، وفساد الدين والمال والعرض، وجعل المدافع عنهما شهيدا، ما دام صالحا وموحدا بإخلاص لله تعالى، كما حرم كل ما من شأنه تغييب العقل، أو إحداث ضرر للذات والروح أو للغير، **﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾** (سورة البقرة، الآية 195)، وقد ثبت ضرر المخدرات بالأبحاث والوقائع والتجارب والدراسات العلمية التي أجريت حولها، وأنها أكثر سُمية وخطورة على كل عضو داخلي أو خارجي لجسم الإنسان، وامتداد هذا الأثر على البيئة، وعلى المحيط من أقارب أو غيرهم، ابتداء من الاعتداء على ممتلكات أفراد العائلة وغيرهم؛ بسبب الرغبة في الحصول على الأموال لشرائه، وقد تدفع المدمن لانتهاج سلوكيات انحرافية؛ مثل: (الضرب، الشتم، الكذب، السرقة، التحرش الجنسي، إتلاف ممتلكات الغير)؛ من أجل الحصول على العقاقير المخدرة، أو نتيجة لتأثير المادة المحذرة على عقلية المتعاطي، وعدم إدراكه للسلوك الذي يقوم به.

لهذا رفع الإسلام شعار «لا ضرر ولا ضرار»، والنبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كل مسكر، وهناك أدلة كثيرة على تحريم المخدرات، منها قوله تعالى: **﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾** (سورة الأعراف، الآية 157)، وقوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا ۚ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾** (سورة النساء، الآية 43)، وعن جابر بن عبدالله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**لا ضرر ولا ضرار في الإسلام**» رواه الطبراني في الأوسط، كما يندرج تحريم المخدرات ضمن تحريم الخمر والمسكرات، حيث إن المخدرات تخامر العقل وتغطيه وتخرجه عن طبيعته، وكما قال الفاروق عمر بن الخطاب –رضي الله عنه–: «**الخمر ما خامر العقل**». من أجل هذا كان تحريمها

ISSN : 2523 – 1871

واضحا مشددا عليه، وجعل كل مسكر حرام، وأن ما أسكر كثيره فقليله حرام، كما دلت آية تحريم الخمر على تحريم مغيبات العقول كلها ومنها المخدرات.

وعلى الرغم من الجهود المحلية والدولية الرسمية التي تبذل من أجل محاربة هذا الوباء المدمر للمجتمع ومؤسساته، وما يسببه من وفيات وأمراض؛ مثل: السيدا، والسرطان، والالتهابات الوبائية، وغيرها... وآثار نفسية واجتماعية وثقافية واقتصادية، ونبذ اجتماعي للمدمن والمتعاطي – فمازالت هذه المشكلة تجد رواجا كبيرا في معظم دول العالم، زراعة وإنتاجاً وتهريباً وتعاطياً، رغم التحريم الإلهي والتشريعات والقوانين الوضعية التي تصل عقوباتها إلى درجة الإعدام لتجار المخدرات.

وبعد أن عرفنا أسباب الانحراف، ورأي الدين الإسلامي في تحريمه، وجب علينا أن نبين الآثار الاجتماعية والصحية لتعاطي المخدرات، وتتمثل في الآتي:

الآثار الاجتماعية والصحية لتعاطي المخدرات:

تكمن وظيفة المؤسسة الاجتماعية في كونها نابعة من حاجات الإفراد المنتمين لها، وفق نظام قيمي أو معياري تخضع له، وتسير البنى الهيكلية للمجتمع على منواله، وتحدد وظائفه وأساليب اتصاله وتفاعله وعلاقاته في إطار التأثير والتأثر بالآخرين، ولهذا عندما يعيش المدمن في إطار بيئة اجتماعية أو أسرة مفككة مضطربة تتسم بعدم التوازن والتفكك بين مكوناتها، فيصبح الفرد يعاني نوعاً من الحرمان، والضياع، وفقدان الثقة، واضطراب نظامه القيمي والأخلاقي والسلوكي، مما قد يولد لديه عقدة الشعور بالذنب، التي تؤثر في توازن شخصيته واكتئابه، وعدم قدرته على التكيف مع محيطه الاجتماعي، مما يدفعه التمادي في إدمان المخدرات وسلوك الإعمال الخارجة عن النظام القانوني والاجتماعي للمجتمع.

ويشكل المدمن خطراً على حياة الآخرين، حيث إنَّه مصدر قلق واضطراب للمجتمع؛ إذ يسعى المدمن للحصول على المال بأية وسيلة، سواء أكان بالسرقة أم القتل والحرابة؛ مما يقوده إلى الجريمة، أو أن يصبح حاقداً على المجتمع، وبالتالي فإن للمخدرات آثارًا واضحةً على الفرد والمجتمع، من أهمها ما يأتي:

- الأب كنموذج سيء يدفع ويشجع الأبناء على تقليده والتأثر به، فقد يكون الوالدان سببًا في انحراف أفراد الأسرة، حيث يقوم ربُّ الأسرة أو الشخص المتعاطي بشراء المواد المخدرة من قوته وقوت عياله، تاركا أسرته للجوع والحرمان، الأمر الذي يؤدي بأفراد أسرته إلى السرقة والتسول.
- تقليد أحد أفراد الأسرة للمتعاطي، فإذا تكرر تعاطي المخدرات من رب الأسرة فهذا سوف يثير فضول أبنائه، ويدفعهم إلى التعاطي، كما قد يرسل الآباء أبناءهم لجلب المخدرات من بعيد، ومن المعروف أن الطفل سريع التأثر بأبيه وتقليد أفعاله.
- عدم الأمان في البيت، حيث يكون البيت بصفة مستمرة عرضة للتفتيش من جانب أجهزة الأمن؛ بحثا عما بحوزة الشخص من المخدرات التي يتعاطاها، مما يشعر أفراد الأسرة بعدم الأمان داخل البيت، بالإضافة إلى أن رفقاء رب الأسرة المدمن قد يتعدون على البيت وعلى أفراد الأسرة؛ مما يحدث القلق المستمر لدى الأم والأولاد.
- من المشكلات الأسرية التي يسببها التعاطي الطلاق أو الهجر، بالإضافة لما يسببه من سلوك سيء بين أفراد الأسرة الواحدة.
- قد يؤدي تعاطي المخدرات خلال فترة الحمل إلى تشوه الجنين، وإنجاب أطفال مشوهين، وذلك حسب إحدى الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة، حيث بلغت نسبة ولادة أجنة ميتة للنساء اللاتي يتعاطين المخدرات 35 في المائة ونسبة المشوهين 55 في المائة. (عدنان، 1999، 65).
- التأثير الصحي على متعاطي المخدرات بصفة خاصة، حيث يؤثر تعاطي المخدرات على الجهاز الهضمي، والجهاز التنفسي، كما يؤثر على الأعصاب، ويسبب فقر الدم.
- تؤدى إلى الرفع من نسبة بعض الظواهر الاجتماعية كالبطالة، والبغاء، والتسول، وعدم الاستقرار الاجتماعي، مع توتر العلاقات بين أسرة المدمن، وأقاربها وجيرانها، مما يؤدي إلى مشاجرات وخلافات قد تؤدي إلى جرائم خطيرة.
- يؤدي انتشار المخدرات وتفشيها بين أفراد المجتمع –أحيانا– إلى انحراف بعض الموظفين القائمين بالخدمات العامة للعمل بتجارة المخدرات؛ رغبة في الثراء السريع، أو من أجل الحصول على رشاوى لقاء سكوتهم على مرور المخدرات وتهريبها.

هذه هي بعض الآثار الاجتماعية والصحية التي يسببها تعاطي المخدرات وإدمانها، وهي ليست كل الآثار إذ ثَمَّة آثار أخرى لا يمكن تغطيتها بهذا البحث المختصر، كما نرى –في مجملها وتداخلاتها المختلفة– أنَّ لها الدورَ الرئيسيَّ لبروز ظاهرة تعاطي المخدرات وانتشارها كإحدى المظاهر المتعددة السيئة التي برزت في ليبيا في الفترة الأخيرة، هذه الأسباب التي سنتناول جزءاً منها بشيء من الإيضاح والتفصيل. حيث تُجمع بعض الدراسات والندوات الجادة حول أسباب هذه الظاهرة أنها تتلخص في الأوضاع السياسية، ودور السلطات في تخريب الشباب، والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي رافقت الطفرة النفطية.

أولاً: دور الأوضاع السياسية في بروز الظاهرة:

منذ منتصف القرن الماضي اجتاحت المنطقة العربية عامة أوضاع سياسية خانقة، حاولت السلطات من خلالها أن تكبل حرية المواطن، وتفرض عليه قيوداً متعددة. وانتفت فيها كافة إشكال الحريات الديمقراطية، وازدادت حالة القمع والإرهاب في صفوف الشباب بحملات متتالية من الاعتقال والمطاردة والمضايقات، ومصادرة حقهم في التعبير، والمشاركة في اتخاذ القرار السياسي، وحقه في المعارضة، وحريته في تشكيل نقاباته ومؤسساته الجماهيرية المختلفة، التي يمكن أن تعبر عن هموم الشباب في بلاده، رافق ذلك تفشي حالة البطالة بين المئات منهم، وحالة الفراغ التي خلقتها تلك الإجراءات غير الديمقراطية، فأصبح الشباب يعاني من وطأة هذه الأوضاع والقوانين التي تكبل حريتهم وكرامتهم، وبات تذمرُ المواطن جريمةً، واستياؤه خروجًا عن القانون، يعاقب عليه بهدف تخدير الشباب وضياعه وإبعاده عن ساحة التفكير بهمومه الوطنية والقومية، وجعله إنسانًا غير مبالٍ وغير منتج في المجتمع. (عبد اللطيف،1999، 65).

ولمواجهة سخط الشباب وتذمرهم من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخانقة، التي تسير عليها الأنظمة في علاقاتها مع الجماهير، لجأت بعض السلطات إلى ترويج المخدرات في أوساط الشباب والأطفال، بل وتغاضت وتساهلت مع المتاجرين فيها من الأجانب وأبناء الطبقات الحاكمة، ودفعت بخلق شبكاتٍ للتهريب والتعاطي في وسط الشباب غير الواعي، وخاصة بين السجناء والمنحرفين، حيث يبرز دور ضباط الأمن في الترويج للمخدرات، بدلاً عن دورهم في مكافحتها، إذ إنَّهم يقومون

بتهريب المخدرات لعملائهم في داخل السجن؛ لإغراء العديد من السجناء للعمل معهم في سلك المخابرات، مقابل التساهل معهم في المتاجرة بهذه المادة، ونشرها في أوساط الشباب دون أي اعتبار لخطورتها على المجتمع كله.

وهذا الوضع السياسي الخانق الذي يصطدم به الشباب، وعدم قدرتهم على مواجهة هذا الواقع المتمثل في سلب الحرية والكرامة، وعجزه عن تحقيق جزء من الحلم الذي ظل يراوده في تحقيق أمنه وسلامته، قد دفع العديد من الشباب غير الواعي والعاجز عن مواجهة هذا الواقع إلى الانخراط في دهاليز السلوك الانحرافي؛ اعتقاداً منه بأن المخدرات والمسكرات قد تبعده عن هذه الهموم.

ثانياً: المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية:

بعد الطفرة الاقتصادية التي حظيت بها البلاد العربية (خاصة الدول النفطية) بعد ارتفاع أسعار النفط منذ عام 1973، وما أحدثته من توفر للسيولة النقدية، في الوقت الذي لم توظف تلك الوفرة المالية بشكل سليم، بحيث تقلل من الاعتماد على الخارج، واستثمارها في المشاريع والبرامج الاجتماعية والتعليمية، وتنمية الموارد البشرية، وبناء القدرات العلمية والتقنية التي تزيد من الكفاءات الوطنية، نجدها قد صرفت على السلع الكمالية، والمظاهر الاستهلاكية في المجتمع، فقد نمت النزعة الاستهلاكية والنظرة المظهرية عند الكثير من أفراد المجتمع، التي كان لها دورٌ كبيرٌ في تفشي ظاهرة المخدرات، وغيرها من مظاهر السلوك الانحرافي في المجتمع. ولعل من أبرز هذه المتغيرات:

1. طغيان الحياة الاستهلاكية على أفراد المجتمع، ونظرتهم السطحية لكل الأمور.
2. مجاراة الآخرين في البذخ والاستهلاك والتفاخر بشراء الكماليات الشكلية، ألجأ الكثير إلى التجارة وفتح محلات لتقديم مختلف الخدمات. أو العمل الإضافي؛ مما أصبح له تأثير سلبي على العمل التطوعي الاجتماعي، وهذا أفقد الأندية والمؤسسات الاجتماعية الدور الذي كانت تقوم به.
3. النزعة الاستهلاكية دفعت البعض إلى الجري وراء الكسب السهل والسريع؛ مما دفع بهم إلى التجارة بالمخدرات، خاصة أنها تجارة مربحة جداً.

4. تمكن الكثير من الاتصال والتواصل والسفر بسهولة إلى الدول المنتجة لهذه المخدرات؛ مما دفعهم إلى تجربتها، ومن ثَمَّ التعود عليها وجلبها معهم.
5. تفكك القيم الاجتماعية، وبروز روح الفردية بين الكثيرين في سعيهم وراء تحقيق الكسب، والصعود في السلم الاجتماعي والمناصب الإدارية العليا.
6. الهجرة غير الشرعية بأعداد متزايدة لها دورٌ سلبيٌّ على الوضع الاجتماعي –خاصة في المناطق الجنوبية– حيث جلبت معها عاداتٍ وأنماطًا من السلوك أضرت بالمجتمع، ابتداء من المشاكل الأخلاقية والاغتصاب والسرقة والقتل والخطف والإجرام، وانتهاء بالمتاجرة في البشر والمخدرات، وتشجيعها بين المواطنين.
7. تفشي حالة البطالة المقنعة في صفوف الشباب، خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي دفع الكثيرين إلى ارتكاب عمليات الإجرام وتعاطي المخدرات.

قد كان للمتغيرات الاجتماعية التي أحدثتها الطفرة النفطية بعد 1973م –بشكل عام– دورٌ كبيرٌ في تهيئة الأجواء، وكانت سبباً رئيسياً في تفشي ظاهرة المخدرات وغيرها من الظواهر، والأضرار الاقتصادية والاجتماعية التي لها علاقة بالمخدرات؛ كالسرقة، والدعارة، والقتل، والعنف، والفساد الإداري، والترف المالي، وحوادث السير والانتحار، وتكاثر منظمات غسيل الأموال، وتسللها لمراكز النفوذ والسلطة، التي تسبب خسائر كبيرة في اقتصاد البلدان؛ مما يرهق كاهلها ويدمر أفرادها.

كما ينعكس وباء التهريب والاتجار بالمخدرات وتعاطيها على اقتصاد الدولة ودخلها القومي، فهو السبب الرئيس وراء تهريب الأموال خارج الوطن، وارتفاع أسعار العملة الصعبة، وتدني سعر العملة المحلية، وتضخم الاقتصاد وغلاء المعيشة، وانتشار الفساد والبطالة وقلة الإنتاج، الأمر الذي قد يؤثر على القوة الشرائية للعملة الوطنية، ويعيق برامج التنمية والتطوير والاستثمار في قطاعات حيوية اقتصادية واجتماعية، ذات مردود إيجابي على حياة الناس والمجتمع. (غباري،2007، 116–117).

وبعد أن تحدثنا عن الأبعاد الدولية للمشكلة، وعرفنا الأسباب والآثار الكامنة وراء زيادة انتشارها، فما هي الآثار الناجمة عنها من الناحية الأمنية والتنموية؟

أثر المخدرات على سيادة الدولة والأمن الاجتماعي:

قد فرضت ظاهرة تعاطي المحذرات وإدمانها نفسها على العالم، بوصفها واحدة من أخطر التحديات المعاصرة التي تهدد أمن المجتمعات واستقرارها، وتقضي على كيانها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي، إلا أن مظاهر خطرها يختلف من دولة إلى أخرى، فمنها من يعاني من زراعتها، وأخرى من التهريب والاتجار غير المشروع فيها، ومجموعة ثالثة تعاني من مخاطر التعاطي والإدمان ومعالجة المدمنين وإعادة تأهيلهم.

ويُعرف الأمن الاجتماعي بأنه حماية المجتمع من جريمة واقعة، أو متوقعة؛ لتحقيق الأمن والاستقرار والعيش تحت مظلة التعايش والسلم الاجتماعي، مع احترام حقوق الآخرين وعدم النيل منها، كحرمة النفس والأموال والإعراض والمعتقد. (عبيد، 1984، 51).

كما يَعني الأمن الوطني عدم وجود خطر ما يهدد القيم الحياتية، والمعايير الاجتماعية المكتسبة السائدة، وتنظيم سلوك المواطن وعلاقاته الفردية والمؤسسية، وترعى حقوقه الأساسية وتحقق الأمن والنظام، أما المجتمع الذي يفتقر إلى النظام الاجتماعي يفقد الأمن والأمان، حيث تستشري الفوضى، وتختل المعايير والنظم الاجتماعية، وتعجز السلطة عن السيطرة على البناءات الاجتماعية للمجتمع. ذلك أن حالة فقدان الأمن الاجتماعي في أي مجتمع يصبح المجتمع منهكاً ومضطربا، فاقد السيطرة على موارده البشرية والمادية؛ مما قد يؤدي إلى تفتيت محيطه الجغرافي ومكوناته الاجتماعية، بل ويفقد شرعيته وسيادته الدولية، وتشرذم مؤسساته التشريعية والتنفيذية، وبروز التدخلات الأجنبية على شكل دول ومنظمات دولية ومجتمع مدني مدعوما من الخارج، في شؤونه الخاصة، مما قد يؤدي إلى أن تتغير العلاقة بين طرفي العقد الاجتماعي. (دسوقي، 1990، 253).

فالأمن الاجتماعي هو جزء من الأمن الوطني والأقرب أن يكون داخليا، وعلى الرغم من أن مفهوم الأمن الوطني أكثر ما يرتبط بالأمور الخارجية، فإنَّ الأمور الداخلية مؤثرة فيه، وليست أقل من العوامل الخارجية التي تعنى بسلامة الإفراد والجماعات من الأخطار العسكرية، وما يتعرض إليه الإفراد من قتل ونهب وسرقة واختطاف، (وترييش المارة على الطرق العامة)، والاعتداء على الممتلكات بالتخريب.

إن تعاطي المخدرات وتجارتها لها علاقة وثيقة بالأمن الاجتماعي والوطني، إذ تعد جريمة لها آثار مدمرة بحق متعاطيها والوطن أجمع، حيث يعد التعاطي استنزافاً للطاقات المادية والبشرية والوجدانية بشكل سلبي على مستوى الفرد والمجتمع، إضافة إلى التأثيرات الضارة بالجسم البشرى وعقله، التي تكلف الدولة أعباء مالية ومادية فوق قدرتها؛ مما يهدد أمنها الاقتصادي والاجتماعي والتنموي والسياسي، وثروة شبابها، لذا فإن أغلب المجتمعات تستنفر كل طاقاتها؛ للتخلص من هذه الآفة، وللمحافظة على أبنائها من مخاطرها وآثارها السلبية على حياة الناس، وأمن الدولة من اختراق جماعات التهريب والإرهاب والهجرة غير الشرعية لسيادتها وعرقلة برامجها التنموية.

وبالتالي فإن الهدف الأساسي من وراء بعض منظمات الاتجار غير المشروع في المخدرات، قد يكون لتسخير الأموال التي تتحصل عليها في نشاطات أخرى؛ مثل: تجارة السلاح، ونهب الخيرات الوطنية، باعتبارهما تضاهيان نشاط تجارة المحذرات من حيث المردود، إذ تمنحهم مركزا اجتماعيا لدى مشتري السلاح، وهم غالباً ما يكونون من الدول النامية، أو من ممولي بعض المنظمات الإرهابية، أو المناهضين للأنظمة السياسية؛ لتجنيد مقاتلين في صفوفهم عن طريق إغرائهم بالمال، مُستغلين الفوضى الأمنية، والصراعات الأهلية والظروف الاقتصادية المتردية لأبناء الدول الفقيرة؛ للتغرير بهم.

ومن ثم فإنه من المخاطر التي قد تهدد الدول وأجهزتها، تسريب الأسلحة للفئات المناهضة للنظام السياسي، التي غالباً ما يكون هدفهم الوصول إلى السلطة، وإزعاج أجهزة الدولة الأمنية والسياسية، من خلال متابعتها للمتمردين. كما تؤثر تجارة المخدرات على النظام السياسي؛ بتسخير جزء من أموالها في انتشار الفساد الإداري والمالي في أجهزة الحكومية الإدارية والسياسية، من خلال شراء ذمم ذوي النفوس الضعيفة، وإذا ما فسدت أجهزة النظام الأمنية والسياسية فإنها تعطي مبرراً للفئات غير الموالية الاستيلاء على السلطة. كما تساهم أموال المخدرات في الحملات الانتخابية في بعض الدول؛ من أجل وصول شخصيات غير ذات كفاءة أو فاسدة إلى السلطة، أو تمويل بعض الأحزاب السياسية المتطرفة، ولعل خير شاهد على ذلك أن تجار المخدرات الكولومبيين استطاعوا الوصول بأحد مؤيديهم إلى رئاسة الجمهورية في إحدى الحقب الزمنية الماضية.

ويتضح الأثر السلبي للمخدرات في تدهور العلاقات الدولية بين الدول المنتجة لهذه المواد والدول الأكثر استهلاكاً، والضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على تركيا؛ من أجل تخفيض إنتاجها من الأفيون.

أما بالنسبة للأمن القومي فإن الدول العريقة تسعى إلى ترسيخ شعار: (الأمن مسؤولية كل مواطن ومواطنة) باعتبار أن كافة الخطط الأمنية التي ترسمها الدول تهدف من ورائها إلى حماية أفراد المجتمع، والمحافظة على السير الطبيعي لأمنها الوطني والقومي من الخروقات التي قد تحدث في الجدار الأمني من قبل مهربي المخدرات، وخير دليل على ذلك دخول المهاجرين الأفارقة من دون تأشيرة إلى ليبيا منذ ثمانينات القرن الماضي، ساهم في انتشار تجارة الممنوعات وازدهارها عبر الجنوب الليبي، ومن بينها: الخمور، والمخدرات، والحشيش، وحبوب الهلوسة، والحقن الممنوعة التي تعاطاها الشباب ذكوراً وإناثاً وأطفالاً.

ومن المتغيرات التي أصبحت تُستغل في زعزعة الأمن القومي أموال المخدرات، التي تسخر في تجنيد بعض العناصر من الشباب المتاجرين والمتعاطين والمساجين والعاطلين كجواسيس ضد بلدانهم؛ من أجل تسهيل مرور تجارتهم، إضافة إلى انحراف بعض الموظفين القائمين بالخدمات العامة للعمل بتجارة المخدرات رغبة في الثراء السريع، أو من أجل الحصول على رشاوى لقاء سكوتهم على مرور المواد المهربة، وفى بعض الأحيان يحاول العدو الحصول على أسرار الدول العسكرية والعلاقات الاجتماعية البينية لمكونات المجتمع، عن طريق دفع المسؤولين للتعاطي مقابل الحصول على المعلومات منهم، أو نشر المخدرات وتسهيل الحصول عليها؛ من أجل إضعاف نفوس الشباب، وجعلهم عاجزين عقلياً عن العمل، وتحطيم الروح المعنوية والوطنية لديهم، ومن أكثر البلدان استخداماً لهذه الآلية دولة إسرائيل، حيث ساعدت مهربي سيناء في تهريب المخدرات لمصر مقابل حصولها على معلومات عسكرية واستراتيجية، وتتجلي أهم الإضرار الأمنية والسياسية للمخدرات في الجوانب الآتية:

– أصبحت المخدرات بكافة أنواعها ووسائلها أداة العدو والاستعمار في النيل والقضاء على شباب بعض الدول المعادية لأفكارها ونشاطاتها.

– تجنيد بعض المتعاطين والمدمنين للعقاقير المخدرة لغرض التجسس، وتبني الأفكار الظلامية؛ للقيام ببعض الإعمال الإرهابية والتخريبية.

– عدم ممارسة الدول لحقها الطبيعي في السيادة وتقرير مصيرها وتحقيق سياساتها.

فمكانة الدولة لا تقاس بمواردها الطبيعية فقط، وإنما تقاس بأنظمتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبرامج التنمية البشرية بها، وبمدى الوعي الخاص بمواجهة التحديات وأنماط السلوك السلبية التي تواجه برامج التنمية، في ظل تشجيع الفكر الإبداعي؛ لرسم رؤية مستقبلية لتنمية المجتمع، من خلال تضافر الجهود في مواجهة هذه التحديات التي تعيق مسيرته، وفي مقدمتها جريمة المحذرات بروافدها المتعددة من الجرائم، كغسيل الأموال والإرهاب والقتل والتخريب والتعاطي والإدمان وآثارهما الاجتماعية والنفسية والاقتصادية على أبناء المجتمع.

ليبيا ودوامة المخدرات:

قد شهدت ظاهرة المحذرات في الأعوام القليلة الماضية عدداً من المستجدات، وفي مقدمتها ارتفاع معدلات انتشارها، مع اتساع أنواعها، وتشعب ألوانها واستخداماتها، فمنها ما هو كيميائي، ومنها ما هو مركب صناعيا، ومنها ما يستخدم كأدوية للإمراض النفسية والعصبية، بحيث أصبحت ظاهرة على جانب كبير من التعقيد والخطورة على فئة الشباب بمستوياتهم العمرية والتعليمية والمهنية والاجتماعية والاقتصادية.

ولم تكن مشكلة المخدرات واضحة في ليبيا حتى عام 1992م، عندما افتتح قسم لعلاج إدمان الخمور وتعاطي مخدر الحشيش، بمستشفى الإمراض النفسية بطرابلس، إلا أن الحالات المتقدمة للعلاج طواعية كانت ترغب في العلاج من إدمان مخدر الهيروين، وذلك بنسبة 90% من المترددين للعلاج، حيث بدأ انتشار مخدر الهيروين في ليبيا في الأحياء الغنية بمدينة طرابلس، ثم تغلغل إلى الأحياء الفقيرة، ثم انتقل لباقي المدن خاصة القريبة منها. (رضا، 2017) ومن أشهر طرق تعاطي الهيروين: الحقن في الوريد، والتدخين، والشم، والاستحلاب (المضغ).

كما يبدو أن ظاهرة المحذرات قد برزت وتضاعفت بشكل ملحوظ خلال العشر سنوات السابقة، على الرغم من الجهود المبذولة لمكافحة هذه الآفة التي قد تفاقمت بشكل مستمر عبر الصحراء، من

خلال الحدود المفتوحة براً وبحراً؛ نتيجة قفل بعض طرق التهريب القديمة والمعروفة: إسبانيا المغرب، وطريق أمريكا المكسيك، فكان البديل الصحراء الليبية المترامية الأطراف، وهي طريق شاسع وآمن للتهريب والعبور؛ بسب انهيار المؤسسات الأمنية والإدارية، فأصبحت مفتوحة لكل أعمال التهريب، ويصعب مراقبتها والسيطرة عليها، جعلت ليبيا بلدَ عبورٍ رئيسيًّا للمحذرات، فوصلت إلى القرى والأرياف، ناهيك عن المدن، فارتفعت نسبة انتشارها حتى بين طلاب المدارس والجامعات، كما تضاعفت أعداد النساء المضبوطات في قضايا التعاطي والترويج. (تقرير مكافحة المخدرات 2013).

وعلى الرغم من أنَّ أغلب الأرقام والإحصائيات في مجال تجارة إدمان المخدرات وقضاياها تعتقد أنها غير دقيقة في كثير من الأحيان، فإنَّ هذه الممارسة التجارية والسلوكية لفعل المخدرات وما يتعلق بها عادة ما تكون في إطار خفي وسرى، ولهذا فإن العدد الحقيقي لا يمكن معرفته بدقة، إلا من خلال الحالات التي تضبطها وسائل المكافحة ومراكز علاج المدمنين، وبالتالي فقد أشارت التقارير الإحصائية بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات عن عام 2017 إلى انخفاضٍ ملحوظٍ في معدل هذا النوع من الجرائم، حيث سُجِّلَتْ 345 قضيةَ تجارة بحبوب مخدرة مختلفة الأنواع، بالإضافة إلى 486 قضية أخرى، ووفقاً للتقارير ذاتها انقسمت كميات الممنوعات المضبوطة إلى حوالي 409 كيلو جرام من الحشيش، بالإضافة إلى 162 كيلو جرام هيروين، و362 كيلو جرام من الكوكايين. وقد أثارت عملية ضبط شحنة كبيرة من المخدرات بميناء بنغازي جدلا واسعا حول حجم رواج هذه التجارة في ليبيا، وحجم المتعاطين لها، مادامت شحنات بهذا الحجم تضبط على الأراضي الليبية، بل وصل الأمر إلى حدِّ الصراع المسلح حول التعامل مع هذه الشحنة. (تقرير مكافحة المخدرات 2013).

وفي الوقت الحاضر ليبيا تعد بلدَ عبورٍ وليست بلد استهلاك، حيث إن عملية (عين إميناس) بالجزائر والتدخل العسكري الفرنسي في مالي أقفل الطرق البرية على المهربين، الذين أصبحوا يهربون المخدرات عبر الموانئ البحرية من المغرب إلى السنغال إلى الموانئ الليبية، وإذا لم تتكاثف الجهود لمكافحة المخدرات فيها قد تصبح ليبيا دولة منتجة ومصدرة للمخدرات، فقد ضبط جهاز مكافحة المخدرات مزرعة في منطقة الأبيار تزرع مادة الميرغوانا. (بوابة إفريقيا الإخبارية). ومع هذا فإن كل الجهود الدولية والمحلية التي تبذل لم تنجح في الحد من العرض، فإن البديل هو العمل الجاد في التقليل

من الطلب على المخدرات التي أفسدت فئة مهمة من عناصر البناء الاجتماعي وهم الشباب، الذين هم ثروة المجتمع المستقبلية، بالاتجاه نحو تنمية اقتصادية وبشرية، وتفعيل دور الأسرة والمدرسة للقضاء على المخدرات، مع أهمية تفعيل دور المؤسسات الدينية والاجتماعية والإعلامية والثقافية في مواجهة هذه الآفة.

ونقلا عن تقرير الإدارة العامة لمكافحة المخدرات الليبية 2017 فإنه في السنوات العشر الأخيرة ضُبِطَ 36 ألفا و850 متورطا في قضايا تجارة المخدرات وترويجها وتهريبها وتعاطيها، وضبط 105 طن من الحشيش، و500 كيلو جرام من الهيروين (أخطبوط المخدرات)، و48 كيلو جرام كوكايين، و68 مليون قرص مخدر، ويعتبر الحشيش الذي يُستخرج من نبات القنب من المهلوسات، ويعد أكثر المخدرات انتشاراً في العالم، حيث يبلغ عدد متعاطيه 183 مليون شخص حسب تقرير الأمم المتحدة لعام 2017.

وتكشف بعض الدراسات عن كارثة عدد متعاطي تدخين الحشيش في ليبيا، يقدر بـ 70% من مدخني التبغ، الذين تتراوح أعمارهم بين 14–40 عاماً، هم متعاطون لمخدر الحشيش؛ أي بنسبة 75 % من المتعاطين، أي حوالي (12% من عدد السكان)، فقد بينت دراسات مركز المكافحة أن 90% من مرتكبي الحوادث هم من متعاطي الحشيش، إذ إن هناك ارتباطاً بين استخدام الحشيش وحوادث السيارات. وفي دراسة لعدد (600) من حالات الإدمان تبين أن نسبة 90% كانوا من مدينة طرابلس، تعلموا تدخين السجائر وشرب الخمور، ثم استنشقوا المواد الطيارة، ومنهم من تعرض للرسوب في المدارس والهروب منها، وتميزوا بالكذب والسرقة والتحايل وانتحال الشخصيات المنحرفة، وكوَّنوا عصابات إجرامية، تعاطوا المخدرات في البداية مجانا، عن طريق الأصدقاء وارتباطهم بالمتعاطين وتجار المخدرات؛ بسبب ضعف الوازع الديني، وتدني مستوى تقدير الذات لديهم، أو لمعاناتهم من مشاكل قد تكون نفسية أو أسرية أو اجتماعية أو اقتصادية، تجعلهم يتجهون إلى الجريمة في مرحلة من مراحل إدمانهم للمخدرات، تجعلهم يتميزون بعدم السيطرة على نزواتهم وانفعالاتهم العدوانية ضد أنفسهم والآخرين، حيث تنعدم لديهم روح التسامح والشعور بالذنب. (رجب ، 2017).

وللحشيش مسميات مختلفة في ليبيا مثل: (النتشة، والطروف، والجونتة)، وهو أرخص سعرًا، إذ تباع بأسعار مختلفة حسب طولها، فالتي يبلغ طولها حوالي 3 سم يصل سعرها ما بين 5– 10 دينار،

والتي يبلغ طولها حوالي 6 سم يصل سعرها إلى 20 دينار، ويعد سعر هذا المخدر في ليبيا أقل من سعره في بلد المنشأ، وكأن هناك من يدعم تجارته، "ولذا يمكن القول: إنَّ المخدرات هي السلع المدعومة وليست المواد الغذائية". (جريدة الصباح التونسية)، ويُخلط الحشيش مع التبغ أو المعسل ويدخن، وهذه المرحلة الأولى لتعاطي الحشيش، أما طريقة الاستحلاب أو طريقة الغمر، حيث يُحرَقُ الحشيش مع الفحم، ويغطى ببطانية، ويُشَمُّ الدخان المتصاعد، وهذه المراحل الأخيرة من تعاطي الحشيش.

أما عن الأقراص المخدرة (الترامادول والمنشطات) فقد سجلت السنوات الأخيرة وجوداً كبيراً في سوق المخدرات في ليبيا، التي تدخل بعضها بطريقة مشروعة، وبعضها بطريقة غير مشروعة، وبعضها أُعِدَّ ليكون دواءً، وبعضها أُعد ليكون مخدراً، ومنها المهلوس والمخدر والمنشط، وأشهرها: الترامادول، وأرتان، فاليوم، وريفوتريل، والإكستاسي، وسوبوتكس، وقزانكس، وميثادون، وأبتريل.

غير أنَّ أكثر الأقراص المخدرة انتشاراً هي الترامادول، وهو من عائلة الأفيونات، ويعتبر بديلاً للأفيون، وزادت نسبة تعاطيه لتصل إلى 80% من المدمنين (أي حوالي 3% من عدد السكان)، ويصل ثمن الشريط المحتوي على 12 قرصًا، المصنوع في الهند إلى 8 دينارات ليبية، أما الترامادول المصري فيصل سعره إلى 15 ديناراً ليبياً، وهي أسعار أرخص من دول المنشأ.

ويرجع رواج سوق الأقراص المخدرة إلى رخص ثمنها، وشرائها من دون وصفات طبية من الصيدليات ومحلات التبغ ومحلات بيع الخضار والمواد الغذائية، كما ظهرت المخدرات الرقمية أو الإلكترونية، التي صنعها التقدم العلمي أو التكنولوجي، وهي تمتاز برخص ثمنها أيضا، ولا تحتاج للتهريب، ويمكن جلبها في أي وقت، وليس لها أوكار للتعاطي. حيث إنها نوع من أنواع الموسيقى الصاخبة التي تحدث تأثيراً على الحالة المزاجية، يحاكي تأثير الماريجوانا من المخدرات التقليدية، وكل ما يلزم للدخول في هذه الحالة المزاجية اختيار جرعة موسيقية من بين عدة جرعات متاحة، يعطي تأثير صنف المخدر الذي يرغب به المتعاطي، وتشغيلها على مشغل الأغاني المدمجة، وبسماعات مخصصة، ثم الاستلقاء والاسترخاء في غرفة ضوؤها خافت، مع إقفال كل الأجهزة التي تسبب الإزعاج، على أن ينصب التركيز على المقطوعة التي تُسمع.

أما إكستاسي فهو نوع من المنشطات التي تؤدي إلى الإدمان ويسمى محليا بـ(المكسد) و(مراد علم دار) و(حبة الملوك) و(دورني بعد أسبوع)، ويسبب فرحة ومتعة تختلف عن المنشطات العادية، وتعتبر غريبة بعض الشيء؛ بسبب ميلها لإصدار إحساس بمتعة الاتصال الجنسي مع الآخرين، وتقلل من الشعور بالخوف والقلق، وتصل نسبة متعاطي إكستاسي إلى 30% من المدمنين (1.2% من عدد السكان)، وقد انخفض سعر القرص منه ليصل إلى 3 – 5 دينارات ليبية، بعد أن كان بـ40 دينار ليبي وقت دخوله لسوق المخدرات أول مرة منذ سنوات، كما أن هناك 20% من المدمنين أي (0.8% من عدد السكان) يتعاطون أقراص الأمراض النفسية؛ مثل: وريفوتريل الذي يُسمى في الشارع الليبي (بحبوب الشجاعة)، وأبتريل وغيرها. بالإضافة إلى نوع آخر من أقراص الإدمان يوجد في سوق المخدرات ويتعاطاه حوالي 8 % من المدمنين؛ أي (حوالي 0.3 % من عدد السكان) وهو مخدر أمفيتامين المنشط، الذي يوجد بتسميات مختلفة، وأغلب المتعاطين له من فئة طلبة الجامعات العلمية والرياضيين، وخاصة رياضيي كمال الأجسام، وهي أقراص توهم الشباب بأنها تؤدي إلى السهر أو إلى التحصيل الدراسي، وحسب دراسة أجريت في عام 2013 بينت أن 13% من طلبة الكليات التطبيقية في جامعة طرابلس يتعاطون مخدر أمفيتامين الذي يصل سعر القرص منه من 3 إلى 4 دينار ليبي، والإدمان عليه سريع (مركز الخبرة القضائية والبحوث). وتوضح دراسة قامت بها إدارة مكافحة الإيدز بالمركز الوطني لمكافحة الأمراض بمدينة طرابلس وضواحيها عام 2012– 2013م شملت 113 مدرسة، أنَّ نسبة المتعاطين من الذكور 16%، ونسبة الإناث 1%، ممن أعمارهم تتراوح ما بين 14–18 سنة، وأنَّ أكثر الأنواع التي يتعاطاها الذكور والإناث هي الأقراص؛ ومنها حبة الفراولة، وهناك بعض المستنشقات التي تحدث الإدمان، والتي يكثر المراهقون أخذها عن طريق الأنف والفم، بعد خلطها ببعض المواد؛ كالصمغ ومشتقات البترول ومواد التجميل، وهذه قد تؤثر على العقل والأعصاب، وتسبب النوم والاسترخاء وفقدان الوعي والأفكار الخاطئة.

وبالإشارة إلى التقارير الخاصة بالمخدرات، التي ينشرها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والتي كان آخرها عام 2017 لم تحتوِ تلك التقارير بياناتٍ خاصةً بليبيا، ماعدا بعض الأرقام من سنوات سابقة؛ مثل كمية الكوكايين المضبوطة عام 2007، أو سعر الحشيش عام 2005 (15.4

دولار لكل جرام)، وسعر الهيروين عام 2005 (39.37 دولار لكل جرام)، ولا توجد أية بيانات عن أسعار باقي المخدرات مثل الكوكايين والأقراص المخدرة، ولا توجد بالتقارير أية نسب عن عدد المدمنين لأي نوع من أنواع المخدرات. ويلخص الرسم البياني الآتي نسبة المدمنين لكل نوع من المخدرات إلى عدد السكان:

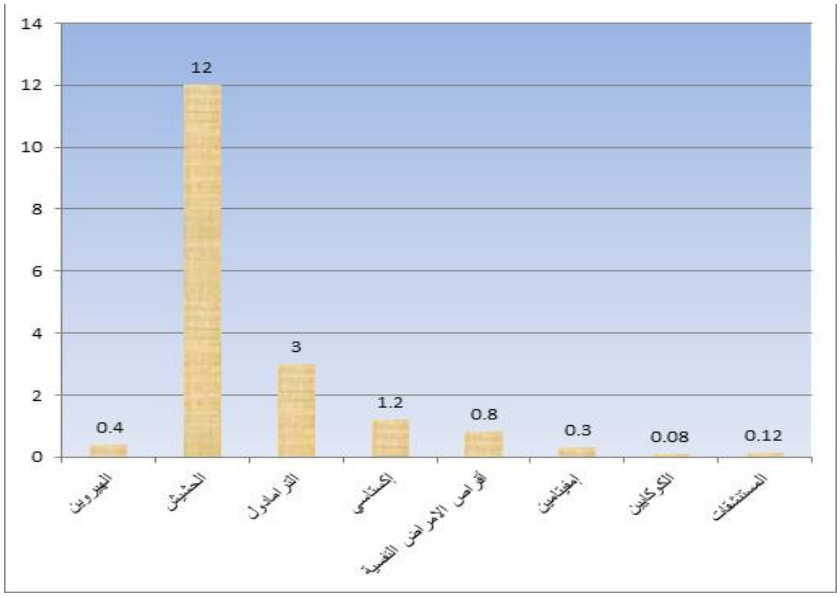

شكل (1) نسبة المدمنين إلى عدد السكان

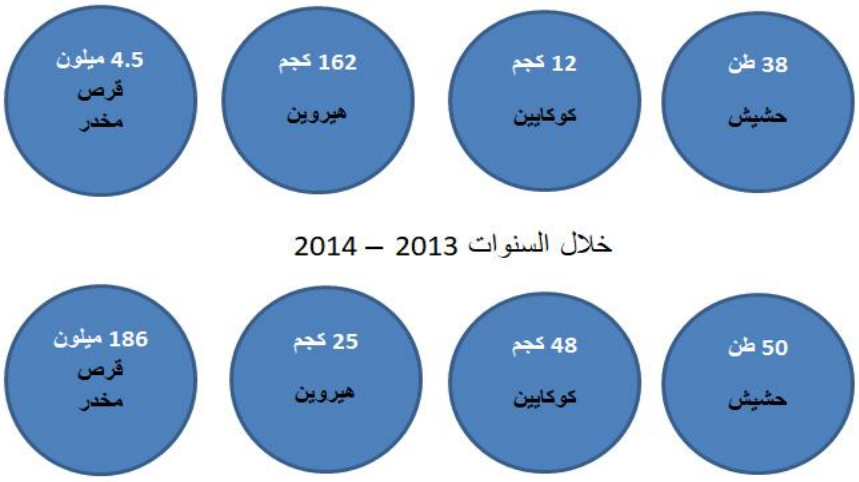

شكل (2) الكميات التي تم ضبطها من المخدرات من قبل المنظمات الليبية خلال السنوات 2008 – 2009

الظاهرة والاقتراحات والحل:

من خلال البحث ومحاولتنا لتبيان الأسباب الحقيقية وراء انتشار ظاهرة المخدرات بشكل عام، وبعد اطلاعنا على طبيعة الحلول الرسمية التي لا ترى في هذه الظاهرة بأنها مشكلة اجتماعية، بقدر ما تعتبرها مشكلة قانونية أحادية الجانب في القانون وتشديد العقوبة يمكن حلها.

فإننا نرى وكما أكدت عليه كثير من آراء المختصين وأصحاب الاختصاص في هذه الظاهرة التي أصبحت أمرًا واقعًا تستشري خطورتها في أوساط الشباب باستمرار، دون أن تثبت الجهات المخولة بمحاربتها –حتى الآن– قدرتها على مواجهتها منفردة من خلال قوانينها وإجراءاتها الرسمية، وعلى الرغم من كل الآراء والمقترحات التي تقدم بها كثير من المختصين في علم الاجتماع والطب والقانون وغيرهم، فإننا نرى تقديم بعض المقترحات كجزء من الحل تكمن في الآتي:

1. إن المشكلة هي مشكلة اجتماعية يعاني منها المجتمع كله، وبالتالي يجب مشاركة جميع الجهات الرسمية منها والشعبية في إيجاد هذا الحل، وإفساح المجال بشكل ديمقراطي أمام البحث العلمي لأسباب الظاهرة؛ لتشمل كافة الميادين التي تتشعب منها المشكلة.
2. إن للظاهرة جوانبَ متعددةً (اجتماعية واقتصادية وسياسية) قد أدت إلى وجودها وانتشارها في المجتمع العربي عامة، والليبي خاصة، لا بد من العمل بشكل جاد على حل هذه المعضلات المتعددة الجوانب، التي يعاني منها المواطن أولاً، من السكن وتوفير العمل المناسب والحريات الديمقراطية وغيرها؛ لتنقية الأجواء وتخليصها من الأزمات التي تشجع على كثير من الظواهر والأمراض الأخلاقية والسلوكية السيئة، ومن ضمنها ظاهرة تعاطي المخدرات.
3. تشكيل لجنة متخصصة من كافة الجهات الرسمية والشعبية (صحية، اجتماعية، اقتصادية، حقوقيين، مفكرين، مؤسسات شعبية من أندية وجمعيات مهنية ونسائية... إلخ)؛ وذلك للمشاركة في الكشف عن الأسباب الحقيقية للمشكلة، وفي وضع الحلول بشكل جماعي، بحيث تتناول مختلف جوانب المشكلة، مع توفير حرية البحث العلمي، ووضع الدراسات العلمية التي تتناول المشكلة من جوانبها الاجتماعية والنفسية، وتوفير كافة التسهيلات والضمانات؛ لنجاح عمل اللجنة في القيام بمهامها؛ للقضاء على المشكلة، أو التخفيف من حدتها على الأقل.

4. الاهتمام بالتعليم والتربية، واتباع الأساليب التربوية العلمية المتطورة في المناهج التعليمية؛ لبناء جيل المستقبل على قاعدة متينة من الوعي والتربية، والابتعاد عن سياسة التخبط وحقول التجارب الفاشلة المتبعة في السياسات التعليمية القائمة.
5. توعية أفراد المجتمع عبر أجهزة الإعلام المختلفة للدولة بالأضرار الجسيمة، الصحية والاجتماعية والقومية، الناشئة عن تعاطي المخدرات، على ضوء ما تسفر عنه نتائج الدراسات والبحوث الاجتماعية والنفسية حول المشكلة.
6. القضاء على مشكلة البطالة التي يعاني منها الشباب بتوفير فرص متكافئة من العمل، والاعتماد على المواطن في البناء الاقتصادي بشكل رئيسي، مع توفير فرص التعليم والتدريب المهني للشباب.
7. توفير العلاج الصحي والاجتماعي للمدمنين والمتعاطين المقبوض عليهم على أنهم مرضى يجب علاجهم وليسوا مجرمين؛ وذلك بتوفير المصحات النفسية، ومراكز التدريب المهني والتوعية، لتكسبهم مهنًا توفِّرُ لهم شروط معيشتهم المادية، ومعيشة أفراد أسرهم بعد فترة العلاج.
8. التوسع في إنشاء العيادات النفسية، وتزويدها بالاختصاصيين النفسانيين والاجتماعيين، والعمل على تشجيع إقبال المرضى والمتعاطين للعلاج بها.
9. التأكيد على دور الأسرة في تهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية؛ لتربية الأبناء على أسس وأخلاقيات سليمة، تقيهم من شرِّ السقوط في تعاطي المخدرات، وغيرها من الأمراض الاجتماعية الأخرى.
10. منع تسرب المواد المخدرة إلى داخل البلاد، والقضاء على تجارتها بمعاقبة المروجين والمتاجرين الحقيقيين لها، من دون التمييز والتستر على الكبار منهم ومعاقبة الضحايا الصغار.
11. القضاء على الكميات المصادرة والمضبوطة من المخدرات عن طريق حرقها وإتلافها، ومنع استخدامها من جديد من قبل بعض رجال الأمن المتنفذين في جهاز الدولة لأغراض أخرى أكثر خطورة على المجتمع.
12. العمل على ملء الفراغ القاتل الذي يعاني منه قطاع الشباب؛ وذلك بإطلاق الحريات العامة في البلاد، ووضع البرامج الاجتماعية الثقافية الجديرة بتنمية وعي الشباب وتوسيع مداركهم، وتوفير كل

فرص الإبداع لديهم من خلال النشاطات الثقافية والاجتماعية والرياضية، عبر المؤسسات والجمعيات والأندية الشعبية والمسارح وغيرها.

الخاتمة:

قد تكون تلك المقترحات لا تفي بشكل كامل لحل المشكلة، إلاّ أننا نرى أنها تشكل جزءًا من الحلول للحد من انتشار الظاهرة أو القضاء عليها، إضافة إلى الحلول والمقترحات التي تقدم بها الكثير من المختصين على الصعيد الاجتماعي والصحي والنفسي والقانوني والهيئات المختصة في البلاد، مع بيان حُرمة المخدرات المؤكدة في جميع الشرائع السماوية، فعلى الدعاة والناشطين في مؤسسات المجتمع المدني أن يقوموا بواجب توعية المجتمع بحرمة المخدرات دينياً وتشريعياً وخلقياً، والتحذير من عواقب الإدمان عليها. وكمحصلة نهائية يأتي دور القانون كجزء مكمل لهذه المقترحات، كرادع لمن لم تنفع معه تلك الحلول، آخذا بعين الاعتبار نتائج الدراسات والبحوث العلمية لأسباب الظاهرة.

فالمخدرات وباء يتجاوز خطره الشباب؛ ليهدد مصير البلاد، إذ كنا لا نريد الشطط في الخيال والتصور بأن إغراق بلادنا بالمخدرات وراءه مخطط محكم؛ لتدميرنا والتسليم بنظرية المؤامرة، مما يجعلنا دولة عاجزة عن العمل والعطاء، فالتقدم لا يكون بالتكنولوجيا فقط، بل بشباب قادر على بناء الوطن، فالمخدرات بدأت تغزو بلادنا بشكل لا نقول منظم، ولكنه يدعو إلى القلق؛ لأنه أخذ شكلا منظما لاسيما في السنوات العشر الأخيرة، الأمر الذي يدعو إلى القول: إنَّ المشكل مطروح بحدة، وأنه آن الوقت المناسب للخروج من دائرة الصمت واللامبالاة وعدم الاهتمام،حيث تعد سوأة المخدرات آفة اجتماعية لا تقلق المجتمع المحلي فقط، بل تتعداه للمجتمع العالمي، تاركة ورائها أزمات وآلام للدول النامية والمتطورة على حد سواء.

فقد أصبحت ظاهرة التعاطي تتفشى بصفة مستمرة، ورقعة المتعاطين تمتد اتساعا، وسوق المخدرات يعرف رواجا، وأمام هذا الوضع نجد القوانين مغيبة، ووسائل المكافحة تقف عاجزة ولا يستطيع الإجابة؛ لخصوصية ظاهرة الإدمان من تهريب المخدرات وزراعتها وترويجها في بلادنا، الشيء الذي يزيد من تفاقم هذه الظاهرة.

وبالتالي كان من الضروري وضع مقاربة منهجية لتشخيص الأسباب العامة الداخلية والخارجية المؤدية إلى تفشى الظاهرة –تعاطي وإدمان المخدرات– في أوساط الشباب والأطفال والنساء، وتحليلها ودراستها؛ وصولاً للحد منها أو القضاء عليها، انطلاقا من تمكين الشباب من العمل، وتوطين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوزيع الدخل، والقضاء على الاستبداد والقمع وإهدار الكرامة والقيم الإنسانية، والعمل على تحقيق الاستقرار النفسي، والحرية والكرامة للمواطن، ومحاربة كل أشكال البطالة والأمية والفقر والتهميش الاجتماعي والسياسي للشباب، والتفكك الأسري، والقضاء على الفراغ، واعتماد سياسة تنموية اقتصادية واجتماعية فعالة؛ لمعالجة إشكاليات المجتمع وأمراضه، مع تبنٍ لقيم أكثر انفتاحا كالمساواة بين الجنسين، وزيادة مستوى المشاركة المدنية، وتنمية قيم التسامح بالمشاركة السلمية في العمل السياسي، وحرية التعبير عن الذات، التي قد ترتبط سلبيا باحترام السلطة.

إلا أنَّ هناك أسبابًا أُغْفِلَتْ، ألا وهى الظروف الاجتماعية المعاصرة التي تسهل الطريق للسقوط في التعاطي والإدمان، ومن هذه الظروف وأهمها: الظروف الاجتماعية التي تربط الفرد مع الأسرة والقبيلة والمجتمع، إن تدهور العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة وتفككها مما سبب انحراف كثير من الشباب، وعليه فالواجب يحتم مراعاة تلك الظروف، ومحاولة علاجها؛ لكي نقضي على تلك الآفة.

كما أنَّ الوازع الديني الذي يفتقده كثير من شبابنا –وسبب ذلك من الأسرة أولا، ثم من المجتمع ثانيا– هو من أهم أسباب تفكك الأسرة، ومن ثَمَّ ينتج شباب غير قادر على تحمل المسؤوليات تُجاه دينه ووطنه ومجتمعه الذي يعيش فيه. إذن فالإسلام يقدم حلا شموليا لهذه المشاكل؛ وذلك لأنه يعالج المشكلة من جذورها، وأهم جذورها هو المستهلك، وهو الشخص القابل لتناول المخدرات.

وبالتالي فإن قضية القضاء على وباء المخدرات أو الحد منها، ليست مجرد إجراءات أمنية (جمركية أو بوليسية أو استخباراتية)، بل تهدف بشكل أساسي إلى كسر حلقة انتشار المخدرات، بداية من المهرب ثم التاجر والمروج المحلي؛ ليتمكن المجتمع من تقليل عرض المواد المخدرة بالسوق المحلي إلى أدنى حد ممكن، وهذا إجراء لابد أن يكون فيه نوع من تضافر الجهود الوقائية مجتمعة، في إطار تكاملي يسهم في الحفاظ على أمن المجتمع واستقراره، حيث إنَّ إقصاء أي جهد من شأنه أن يسهم في خلق حالة من الإرباك والفوضى الهدامة لكيان المجتمع ومؤسساته.

قائمة المصادر:

1. البار، محمد علي (2007)، المخدرات الخطر الداهم، دار الفكر، مصر.
2. دسوقي، عبد الجليل (1990)، الأمن الاجتماعي المفهوم والضرر والآليات، مؤتمر الأمن الاجتماعي والتنمية، معهد التخطيط القومي القاهرة،1990 .
3. الدمرداش، عادل (1982)، الإدمان مظاهره وعلاجه، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
4. رشاد، عبد اللطيف (1999)، الآثار الاجتماعية لتعاطي المخدرات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
5. السعد، صالح (1999)، المخدرات أضرارها وأسباب انتشارها، دار صفاء، للنشر والتوزيع، عمان.
6. السعد، صالح (2000)، المخدرات والمجتمع، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، لبنان.
7. سلامه، غباري محمد (2007)، الإدمان خطر يهدد الأمن الاجتماعي، الإسكندرية، دار الوفاء.
8. سويف، مصطفي (2001)، مشكلة تعاطي المخدرات، الهيأة المصرية للكتاب القاهرة.
9. صفوت، مختار (2005)، مشكلة تعاطي المواد النفسية المخدرة، القاهرة، دار العلم والثقافة.
10. عبد الله، عبد العزيز (2002)، الخدمة الاجتماعية في مجال إدمان المخدرات، أكاديمية نايف العربية للعلوم، الرياض.
11. عبيد، حسن إسماعيل (2003)، الأمن بمفهومه الاجتماعي الشامل، مجلة الأمن والحياة، العدد24،السنة الثالثة، الرياض، وطبعة الدراسات الأمنية .
12. العثمان، عثمان (2003)، الاستخبارات الأمريكية، مؤسسة سندباد للطباعة والفنون، دمشق، ط3.
13. فريح، عدنان (1999)، أضرار المحذرات وعلاقتها بالجرائم الأخرى، بحث مقدم لأعمال المؤتمر الوطني، عمان4 و 5/ 10.
14. الفيروز ابادى، مجد الدين (1412هـ)، القاموس المحيط، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
15. ليله ، علي (2003). المخدرات في مصر: تشخيص الواقع الراهن واستكشاف المستقبل، المؤتمر السنوي الخامس، 7/01.

16. مركز الخبرة القضائية والبحوث(2017)، طرابلس
17. أصوات الكثبان – بوابة إفريقيا الإخبارية.28 February| 2017، متاح على الرابط: https://www.afrigatenews.net/a/110679
18. رضا، فحيل البوم (2017)، متاح على الرابط.http://correspondents.org/2017/11/06/drug
19. رجب، أبو جناح (2017)، متاح على الرابط: .http://abujanah-antidrugs.mam9.com/memberlist
20. تقرير مكافحة المخدرات، متاح على الرابط: http://abujanah-antidrugs.mam9.com/t315-topic